A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/C.3/51/6
1 October 1996

الجمعية العامة

ORIGINAL: ARABIC

الدورة الحادية والخمسون
اللجنة الثالثة
البند ١١٠ (ب) من جدول الأعمال

مسائل حقوق الإنسان: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج المختلفة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

رسالة مؤرخة ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة

بناء على توجيهات من حكومتي، لي الشرف أن أنقل برفقته الورقة التي أعدتها الحكومة العراقية حول أثر الحصار الاقتصادي على حقوق الإنسان في العراق بموجب قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) والذي ألحق أضرارا فادحة بمختلف جوانب الحياة.

سأكون ممتنا لو تفضلتم بتوزيع هذه الرسالة وضميمتها الورقة التي أعدتها الحكومة العراقية كوثيقة من وثائق الجمعية العامة ضمن البند ١١٠ (ب) من جدول الأعمال.

(توقيع) نزار حمدون
السفير
الممثل الدائم

161096 031096 031096 96-25904

المرفق

ورقة مقدمة من حكومة العراق حول الآثار التي خلفها الحصار الاقتصادي على حقوق الإنسان في العراق

تود حكومة جمهورية العراق أن تنتهز فرصة انعقاد الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة لتقدم هذه الورقة المكثفة والشاملة عن أثر الحصار الاقتصادي المفروض على العراق بموجب قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠)، والذي ألحق أضرارا فادحة بمختلف جوانب الحياة. ومدى تعارضها مع الحقوق التي أقرتها المواثيق الدولية التي تبنتها المنظمة الدولية والتي انضم إليها العراق:

فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية

لقد منع قرار مجلس الامن ٦٦١ العراق من تصدير النفط وهو الثروة الطبيعية الاساسية التي يعتمد عليها العراق بشكل اساسي وبذلك حرم من حقه الذي كفلته له الفقرة (٢) من المادة الاولى من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي تنص على ((ان جميع الشعوب سعياً وراء اهدافها الخاصة التصرف الحر بثرواتها ومواردها الطبيعية دونما اخلال باية التزامات منبثقة عن مقتضيات التعاون الدولي القائم على مبدأ المنفعة المتبادلة وعلى القانون الدولي، ولا يجوز باي حال حرمان أي شعب من اسباب عيشه الخاصة)).

كما انه يتعارض مع المادة (٣) من اعلان التقدم والانماء في الميدان الاجتماعي التي تنص على السيادة الدائمة لكل امة على ثرواتها ومواردها الطبيعية.

لقد لجأت حكومة العراق، لاحتواء الشحة الكبيرة في المواد الغذائية الناجمة عن الاستمرار في فرض الحصار، الى اعتماد نظام البطاقة التموينية، وقد اضطرت الى تقليل كميات المواد الغذائية المشمولة بالبطاقة التموينية بسبب النقص الكبير فيها. ففي حين كان مجموع ما يحصل عليه الفرد من السعرات الحرارية ٢٣٠٦ (سعرة/يوم) اصبحت السعرات الحرارية التي تؤمنها الحصة التموينية للفرد لشهر تموز ١٩٩٦ (١٢٦٣ سعرة/يوم) أي نقص مقداره ١٠٤٣. ولاغراض المقارنة فقد انخفض معدل حصة الفرد من المواد الاساسية وكما يلي:

المادة	سنة ١٩٩٠	سنة ١٩٩٦
الطحين	١٤ كغم /شهر للفرد	٥ كغم/شهر
الرز	٣ كغم /شهر للفرد	٢٥ر١ كغم /شهر
حليب الاطفال	٤٣٠ر٤ كغم /شهر للطفل	٨ر١ كغم /شهر
السكر	٢٥٠ر٣ كغم /شهر	٥٠٠ غم /شهر
الشاي	٢٧٠ غم / شهر	١٠٠ غم/شهر
الزيوت	٣٣٠ر١ كغم /شهر	٧٥٠ غم /شهر
مساحيق التنظيف	٥٤٠ غم / شهر	٢٥٠ غم /شهر

كما وتشير الاحصائيات الرسمية الى ان معدل حصة الفرد في العراق من السعرات الحرارية لعام ١٩٨٨ قد بلغ ٣٥٨١ حريرة كما تؤشر بأن متوسط انفاق الفرد على المواد الغذائية شهرياً خلال عام ١٩٨٨ كان بحدود ٤٣٩ر٢٧ دينار للحضر والريف ويشكل بحدود ٢ر٥٠٪ من مجموع كلفة المجاميع السلعية للأسرة وقد احتسبت كلفة السعرة الحرارية الواحدة بتقسيم متوسط انفاق الفرد على متوسط عدد السعرات الحرارية شهرياً. وبناءً على ذلك كانت كلفة السعرة الحرارية الواحدة عام ١٩٨٨ (٠ر٠٢٥٥) دينار عراقي، وانطلاقاً من ان الحد الادنى اللازم للفرد بحدود ٢٤٣٦ سعرة يومياً فأن خط الفقر المدقع في العراق خلال عام ١٩٨٨ كان بحدود ٦٣٥ر١٨ دينار لتغطية الحاجات التغذوية الاساسية.

وحتى عام ١٩٩٠ كانت الدولة في العراق تدعم اسعار المواد الغذائية الاساسية بشكل يناسب دخل الفرد وكان العراق يستورد ٧٠٪ من احتياجاته الغذائية وقد بلغ مجموع المبالغ المخصصة في خطة التجارة الخارجية لعام ١٩٩٠ لتأمين الغذاء بانواعه ٩٢٢ مليون دينار أي ما يعادل ٢٩٥٨ مليون دولار ونظراً لانقطاع موارد العراق من العملة الاجنبية التي تغطي استيرادات الغذاء منذ ١٩٩٠/٨/٦ فقد ادى ذلك الى شحة في المواد الغذائية وارتفاع اسعارها بشكل متسارع.

وبين مواد الحصة التموينية حليب للاطفال الرضع من عمر صفر الى سنة وبمعدل يتراوح بين ٣٥٠ر١ الى ٨٠٠ر١ كغم وتغطي حصة الحليب ما يعادل ٤٤٪ من الحد الادنى.

وتؤمن مواد البطاقة التموينية بحدود ٣٤٪ من الحد الادنى للسعرات الحرارية وان النقص الحاصل في عناصر الغذاء يفترض تغطيته من السوق التجارية. وقد اجرت بعثة منظمة (الفاو) ثلاث مسوحات لتقييم الوضع الغذائي في العراق في تموز ١٩٩٣ وتشرين الثاني ١٩٩٣ وايلول ١٩٩٥. ويمكن اعتبار هذه التقارير مرجعاً حاداً في تطور الوضع التغذوي وارتباطه بالمستوى المعاشي. وتؤشر هذه الدراسة تردي الوضع التغذوي والمعاشي استناداً لهذه المسوحات من حيث تطور دليل القوى الشرائية وكلفة السلة الغذائية للاسرة وتطور خط الفقر المدقع للفرد شهرياً وفقاً لاحصائيات الجهاز المركزي والمعلومات الواردة في تقارير منظمة (الفاو).

تطور دليل القوة الشرائية	F.P.P.I	الحد الادنى يعادل ١ر٢٥
عام ١٩٩٠	٣ر٦٢	
ت٢ ١٩٩٣	٠ر١٥	
ايلول ١٩٩٥	٠ر٠٦	

تطور كلفة السلة الغذائية لعائلة من ستة افراد بينهم رضيع دون السنة

عام ١٩٩٣ ٣٢٥٩ دينار تعادل اربعة اضعاف متوسط الراتب الشهري

عام ١٩٩٥ ٩٩٣٧٤ دينار تعادل ٥٩ر١٦ مرة متوسط الدخل الشهري

تطور خط الفقر المدقع للفرد شهرياً

السنة	خط الفقر المدقع	كلفة السعرة الحرارية
عام ١٩٨٨	١٨ر٦٣٥ دينار	٠ر٠٢٥ دينار
عام ١٩٩٣	٣٦٩ر٠٥٠ دينار	٠ر٠٥٠ دينار
عام ١٩٩٥	١١٢٦٦ر٦٠ دينار	٠ر١٥٤ دينار

ان هذه الارقام تعكس الوضع التغذوي المأساوي وان اتساع دائرة الفقر المدقع الذي شمل نسبة ضخمة من العائلات العراقية قد ترافق بظهور مجموعة مترفة استفادت من الحصار بالمتاجرة بالمواد الغذائية وتضخم اسعارها وان كان افراد هذه المجموعة لايشكلون الا نسبة ضئيلة من السكان ولكن استمرار الحصار ساهم في تعميق التفاوت بين المستوى المعاشي بين المواطنين بصورة لم يشهدها العراق سابقاً ويمس العلاقات الاجتماعية وبروز ظواهر لم تكن مألوفة في المجتمع العراقي وبينها تسول الاطفال في الشوارع.

ان استمرار فرض الحصار الاقتصادي سيؤدي الى مزيد من المعاناة للشعب العراقي وهذا ما يتعارض مع ما نصت عليه جميع المواثيق الدولية المعنية بحقوق الانسان ومنها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مادته (١١) التي تنص على حق الفرد في مستوى معيشي مناسب لنفسه ولعائلته بما في ذلك الغذاء المناسب والملبس والمسكن كذلك تحسين احواله المعيشية بصفة مستمرة وتقوم الدول الاطراف باتخاذ الخطوات المناسبة لضمان تحقيق هذا الحق.

فيما يتعلق بالحقوق الاجتماعية

ان الاستمرار بفرض الحصار رغم زوال كل مبرراته، ادى الى معاناة قاسية بسبب الظروف الاقتصادية المتردية للشعب العراقي التي يمكن ان تعرض المجتمع الى كارثة مروعة تفضي الى انهياره وذلك بسبب حرمانه من سبل عيشه الخاصة كالغذاء والدواء والمستلزمات الاساسية، فقد وصل هذا النقص دون حد الكفاف، الامر الذي ادى بدوره الى ازدياد اعداد الوفيات بين عموم فئات الشعب بمعدلات كبيرة. وفيما يلي جداول باحصائيات رسمية اعدتها الجهات العراقية المختصة حول الحصار الاقتصادي على الواقع الصحي في العراق والتي توضح بما لايقبل الشك بان الجهات التي تصر على استمراره تعمل عن قصد مبرمج على ابادة الشعب العراقي الذي اصبح يواجه تدميراً حقيقياً بسلاح لايقل خطراً عن اسلحة التدمير الشامل وهو سلاح الحصار الاقتصادي الذي راح ضحيته مايقارب المليون انسان نصفهم من الاطفال منذ فرض الحصار ولحد الان. وهذا التدمير هو صورة من صور الابادة الجماعية لشعب العراق التي حرمتها اتفاقية منع جريمة الابادة الجماعية والعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الوفيات بسبب الحصار الاقتصادي

للفئة العمرية اقل من خمس سنوات

الفترة الزمنية	المعدل الشهري للوفيات
١٩٨٩	٥٩٣
١٩٩٠	٧٤٢
١٩٩١	٢٢٨٩
١٩٩٢	٣٩١١
١٩٩٣	٤١٠٧
١٩٩٤	٤٤٠٩
١٩٩٥	٤٦٥١
١٩٩٦ كانون٢	٦١٦٥
شباط	٤٢١٠
اذار	٤٢٣٤
نيسان	٣٢٦٦
ايار	٤١٢٧
حزيران	٤٤٣٤

الوفيات بسبب الحصار الاقتصادي للفئة العمرية

اكثر من خمس سنوات لاسباب منتخبة

الفترة الزمنية	المعدل الشهري للوفيات
١٩٨٩	١٦٨٥
١٩٩٠	١٩٦٣
١٩٩١	٤٨٧٢
١٩٩٢	٦٣٧٧
١٩٩٣	٦٥٢٢
١٩٩٤	٦٧٣١
١٩٩٥	٦٩١٣
١٩٩٦كانون ٢	٦٦٦٤
شباط	٧١٧٩
اذار	٨٠٨٩
نيسان	٧٤٩١
ايار	٧٩٥٥
حزيران	٦٤٦٠

اثر الحصار الاقتصادي على العمليات الجراحية الكبرى

الفترة الزمنية	المعدل الشهري	النسبة المئوية للانخفاض عن ١٩٨٩
١٩٨٩	١٥١٢٥	-
١٩٩٠	٨٦٦٨	- ٤٣
١٩٩١	٦٥٠٧	- ٥٧
١٩٩٢	٥٤٧٧	- ٦٣ر٧
١٩٩٣	٥٢٠٥	- ٦٥ر٦
١٩٩٤	٤٦٩٧	- ٦٩ر١
١٩٩٥	٤٤٩٢	- ٧٠ر٣
١٩٩٦كانون٢	٣٨٣٠	- ٧٤ر٧
شباط	٤٣٨٢	- ٧١ر٠
اذار	٣٩٢٩	- ٧٤ر٠
نيسان	٥٠٢٩	- ٦٦ر٧٥
ايار	٤٥٧٨	- ٦٩ر٧
حزيران	٥١١٧	- ٦٦ر٢

اثر الحصار الاقتصادي على
الفحوصات المختبرية

الفترة الزمنية	المعدل الشهري	
١٩٨٩	١٤٩٤٠٥٠	النسبة المئوية للانخفاض عن ١٩٨٩
١٩٩٠	١٠٩١٢٣٠	-
١٩٩١	٦٣٥٤٤٦	٢٧ -
١٩٩٢	٥٨٩٩٥٢	٥٧ -
١٩٩٣	٥٧٦٢٢٥	٦٠ر٥ -
١٩٩٤	٥٣١٣٨٤	٦١ر٤ -
١٩٩٥	٥٠١٠٩٥	٦٤ر٤ -
١٩٩٦ كانون٢	٤٤٠٢٧٣	٦٦ر٤ -
شباط	٤٦٨٥٧١	٧٠ر٥ -
اذار	٤٩١٨٥٠	٦٨ر٦ -
نيسان	٤٦٦٣٣٣	٦٧ر١ -
ايار	٥٥٢٣٧٢	٦٨ر٧٩ -
حزيران	٤٧٢٩٦٤	٦٣ر٠٣ -
		٦٨ر٣٤ -

وفيات الاطفال دون الخامسة من العمر

الحالةالفترة الزمنية	الاسهال		ذات الرئة		سوء التغذية	
	عدد الوفيات	معدل الزيادة	عدد الوفيات	معدل الزيادة	عدد الوفيات	معدل الزيادة
حزيران ١٩٨٩	١٥٦	-	١٠٨	-	١٢٣	-
حزيران ١٩٩٦	٢٠٥٧	٥٩ر١٢١ ٨٪	٧٧٥	٥٩ر٦١٧ ٪	١٩٥٨	٨٧ر١٤٩ ١٪

وفيات الكبار اكثر من ٥٠ سنة

الحالة الفترة الزمنية	ارتفاع ضغط الدم		داء السكر		الاورام الخبيثة	
	عدد الوفيات	معدل الزيادة	عدد الوفيات	معدل الزيارة	عدد الوفيات	معدل الزيادة
حزيران ١٩٨٩	١٢٨	-	٧٠	-	٢٣٦	-
حزيران ١٩٩٦	٤١٢	٨٨ر٢٢١ ٪	٢٧٤	٤٣ر٢٩١ ٪	١١٣٣	١ر٣٨٠٪

العدد الكلي للوفيات بسبب الحصار الاقتصادي لاسباب منتخبة
حسب الفترة الزمنية والفئة العمرية

الفترة الزمنية	الفئات العمرية		المجموع
	اقل من (٥) سنة	اكثر من (٥) سنة	
١٩٩٠ *	٨٩٠٣	٢٣٥٦١	٣٢٤٦٤
١٩٩١	٢٧٤٧٣	٥٨٤٦٩	٨٥٩٤٢
١٩٩٢	٤٦٩٣٣	٧٦٥٣٠	١٢٣٤٦٣
١٩٩٣	٤٩٧٦٢	٧٨٢٦١	١٢٨٠٢٣
١٩٩٤	٥٢٩٠٥	٨٠٧٧٦	١٣٣٦٨١
١٩٩٥	٥٥٨٢٣	٨٢٩٦١	١٣٨٧٨٤
١٩٩٦ ك٢-حزيران	٢٦٤٣٦	٤٣٨٣٨	٧٠٢٧٤
المجموع	٢٦٨٢٣٥	٤٤٤٣٩٦	٧١٢٦٣١

اثر الحصار الاقتصادي على الحالة الغذائية للاطفال دون الخامسة من العمر

نوع الحالة	١٩٩٠		١٩٩٦		
	العدد	المعدل الشهري	العدد كانون ٢ وحزيران	المعدل الشهري	عدد مرات الزيادة عن ١٩٩٠
نقص التغذية	٤٨٥	٤١	١٣٢٧٨	٢٢١٣	٥٣ر٩٧
هزال بسبب سوء التغذية	٥١٩٣	٤٣٣	١١٩٨٥٠	١٩٩٧٥	٤٦ر١٣
انواع اخرى من سوء التغذية (نقص الزلال، السعرات الفيتاميات	٩٠٨٦٩	٨٠٦٣	٨٥٦٦٦٧	١٤٢٧٧٨	١٧ر٧١
كافة الحالات	١٠٢٤٨٧	٨٥٤١	٩٨٩٧٩٥	١٦٤٩٦٦	١٩ر٣١

وتجدر الاشارة الى ظهور موجة وبائية خطيرة بمرض الكوليرا في منطقة الحكم الذاتي ادت الى تسجيل (٣٤٠) اصابة في محافظتي السليمانية واربيل لانعدام الرقابة والرعاية الصحية في المنطقة.

ومن جهة اخرى فقد ادى الحصار الى تراجع شديد في مستوى الخدمات حيث تعرضت شبكات المياه النقية ومحطات الضخ الى تدمير شبه كامل نتيجة الحرب مما ادى الى انخفاض في معدل الضخ من ٤٥ مليون متر مكعب شهرياً قبل العدوان الى ٩ ملايين بعد العدوان، ثم ارتفعت لتصبح ١٨ مليون م٣ بعد تصليح بعض مما دمرته الحرب وقد انخفضت كفاءة مشاريع تصفية المياه من ٨٠٪ الى ٦٠٪ بسبب عدم توفر قطع الغيار اللازمة لادامة المحطات وشحة مادة الكلور ومواد التعقيم الاخرى.

لقد ادى استمرار الحصار الى انخفاض مستوى الدخل الحقيقي للاسرة نتيجة الارتفاع الكبير في اسعار السلع والخدمات مما ادى الى ازدياد عدد الاسر الفقيرة المشموله بقانون الرعاية الاجتماعية رقم (١٢٦) لسنة ١٩٨٠ من (٥٣) الف اسرة عام ١٩٩٠ عدا منطقة الحكم الذاتي الى (٧٤) الف اسرة عام ١٩٩٥ أي بزيادة قدرها ٤٠٪.

ومن جهة اخرى فقد ادى عدم توفر الادوية والمعقمات ولقاحات الاطفال في دور الحضانة ودور الايتام الى الاصابة بالعديد من الامراض كالحصبة والجدري المائي والنكاف. اضافة الى قلة الادوية واللقاحات والمعقمات المطلوبة للمعوقين وكبار السن والنزلاء والمودعين في الاقسام والمدارس الاصلاحية مما ادى الى تدهور الحالة الصحية وازدياد الوفيات وحالات العوق وانتشار الامراض والاوبئة. هذا اضاف الى النقص الحاد في الاغذية المخصصة لهذه الفئات حيث لم يعد بالامكان تأمين الحد الادنى من الغذاء لهم بسبب ارتفاع الاسعار مما ادى الى ظهور حالات سوء التغذية.

ولابد من الاشارة هنا الى ان استمرار الحصار قد ادى الى ازدياد حالات اشتغال الاطفال بسن مبكرة في اعمال هامشية لدعم دخل اسرهم مما ادى الى ازدياد حالات التسرب في المدارس بصورة عامة وارتفاع معدلات جنوح الاحداث والاطفال وتعرضهم الى مخاطر نفسية واجتماعية تؤثر على مستقبلهم. وقد ارتفعت معدلات الانحراف والجريمة وخصوصاً جرائم السرقة والاعتداء فقد ازداد عدد النزلاء والمودعين في الاصلاحيات بمعدل ٣٣٪ عام ١٩٩٥ عما كان عليه عام ١٩٩٠. وقد رافق ذلك انخفاض مستوى الرعاية التي تقدمها المؤسسات بسبب ظروف الحصار.

ان انتهاك الحقوق الاجتماعية للشعب العراقي هو خرق لما ورد في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي اكدت المواد ١٠ و١١و١٢ على وجوب منح الاسرة، التي تشكل الوحدة الجماعية والاساسية في المجتمع ، اكبر قدر ممكن من الحماية والمساعدة ووجوب توفير حماية خاصة للامهات خلال فترة معقولة قبل الوضع وبعده. وكذلك حق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولاسرته، ويوفر ما يفي بحاجته من الغذاء والكساء والمأوى وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية ، اضافة الى حق كل انسان في التمتع باعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية بما في ذلك العمل على خفض معدل موتى المواليد ومعدل وفيات الرضع وتأمين نمو الطفل نمواً صحياً وتحسين جميع جوانب الصحة البيئية والصناعية ، فضلاً عن الوقاية من الامراض الوبائية والمتوطنة وتهيئة ظروف من شأنها تأمين الخدمات الطبية والعناية الطبية للجميع في حالة المرض اضافة الى حماية ومساعدة الاطفال والمراهقين دون تمييز من الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي ومن أي عمل من شأنه افساد اخلاقهم والاضرار بصحتهم او تهديد حياتهم بالخطر او الحاق الاذى بنموهم الطبيعي.

كما ان ما يمر به شعب العراق لاينسجم باي حالة مع المواد ٤و٩و١٠و١١ من اعلان التقدم والانماء في الميدان الاجتماعي والمبدأ الرابع والثامن من اعلان حقوق الطفل.

فيما يتعلق بالحقوق الثقافية

اكدت الفقرة ١و٢ من المادة ٢٦ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان على حق كل شخص في التعليم وان يتم توفير التعليم مجاناً على الاقل في مرحلتي الابتدائية والاساسية وان يكون التعليم الابتدائي الزامياً.

كما اكدت المواد ١٣و١٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعيه والثقافية على وجوب توجيه التربية والتعليم على الانماء الكامل للشخصية الانسانية والحس بكرامتها، وتمكينها من الاسهام بدور نافع في المجتمع. كما اقرت الدول الاطراف في هذا العهد بحق كل فرد في ان يشارك في الحياة الثقافية وان يتمتع بفوائد التقدم العلمي وبتطبيقاته.

وقد نصت المادتين ٢٨و٣٢ من اتفاقية حقوق الطفل على حق الطفل في حمايته من لاستغلال ومن اداء أي عمل يكون خطيرا او يمثل اعاقة لتعليمه او اضراراً بصحته او نموه البدني والعقلي او الروحي والمعنوي والاجتماعي.

وانسجاماً مع ما تقدم في اعلاه فقد حرصت حكومة العراق على تامين الحق في التعليم لجميع المواطنين العراقيين دون تمييز من أي نوع وقد سنت من اجل اعمال هذا الحق

العديد من القوانين منها قانون التعليم الالزامي للاطفال رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٦ والفقرتين (أ) و (ب) من الدستور التي نصت على الزام الدولة بمحو الامية والتعليم الالزامي للاطفال وقرار مجلس قيادة الثورة رقم (١٠٢) لسنة ١٩٧٤ القاضي بجعل التعليم مجاناً.

وفي اطار هذه الجهود وصل عدد المدارس الابتدائية عام ١٩٩٠/١٩٩١ (٨٩١٧) مدرسة تضم ٣/٣٢٨/٢١٢ تلميذاً، وعدد المدارس الثانوية ٢٧١٩ تضم ١٠٢٣٧١٠ طالباً.

الا ان هذه الجهود قد اصطدمت بعائق كبير وهو الحصار الشامل الذي اثر سلبياً على كل القطاعات الفكرية والتربوية.

ففي قطاع التربية تعرضت المؤسسات التربوية الى اضرار كبيرة شملت المباني والاثاث واللوازم المدرسية والوسائل التعليمية والكتب المدرسية. فقد بلغ عدد المدارس والدوائر التربوية المتضررة (٥٠٨٧). شملت رياض الاطفال والمدارس بمراحلها المختلفة وبالاضافة الى ذلك فان عدداً كبيراً من البنايات المتضررة الخاصة بقطاع التربية والتعليم مازال يعاني من مشاكل الترميم والصيانة بسبب قلة الاعتمادات المالية المرصدة لها وعدم توفر المواد الانشائية وبسبب استمرار الحصاركما توقف العديد من المطابع والمشاريع التدريبية والانتاجية في المدارس الصناعية الامر الذي ادى الى رفع تكاليف طبع الكتب المدرسية وتأخر انشاء المختبرات بسبب ارتفاع الاسعار والاجور والاشتغال بكلف اعلى بالاضافة الى عدم توفر الادوات الاحتياطية وقطع الغيار كما تعرض قطاع التعليم هو الاخر الى اضرار جسيمة جراء الحصار الاقتصادي وعلى النحو التالي.

اولاً:على صعيد العلاقات الثقافية:

أ. توقف العمل باغلب الاتفاقيات بين العراق ودول العالم اذ كان للعراق (٧٧) اتفاقية و(٤٩) خطة عمل ثقافية، فقد تم التوقيع على اتفاقية واحدة فقط للتعاون الثقافي والعلمي مع تشاد خلال عام ١٩٩٥، فيما تم التوقيع على اتفاقيتين للتعاون الثقافي والعلمي احدهما مع الجزائر والاخرى مع نيجيريا خلال النصف الاول من هذا العام.

ب. توقف العمل في تنفيذ الاتفاقيات والبرامج الثقافية بين الجامعات العراقية ونظيراتها من الجامعات العربية والاجنبية والتي كان مجموعها (٣٤) اتفاقية موقعة لغاية نهاية عام ١٩٨٩، بينما تقلص هذا العدد حيث تم التوقيع على (٥) اتفاقيات وتجديد اعادة العمل بـ (٣) اتفاقيات كانت موقعة سابقاً بين الجامعات العراقية مع نظيراتها من الجامعات العربية خلال عام١٩٩٥، وخلال النصف الاول من عام ١٩٩٦ اصبح العدد (٣) اتفاقيات موقعة وتجديد العمل باتفاقية واحدة.

جـ. انخفاض عدد المشاركين في المؤتمرات والفعاليات الثقافية العلمية الدولية الاخرى من العراق، وكان عدد الموفدين (١٤٢١) موفداً للعام ١٩٨٩ - ١٩٩٠ تقلص الى (٤١٣) موفداً خلال عام ١٩٩٥ والى (٩٥) موفداً للنصف الاول من عام ١٩٩٦.

د. وانخفض عدد الاساتذة العرب والاجانب الزائرين الى العراق بسبب عدم امكانية دفع نفقات السفر الدولية لعدم توافر العملة الصعبة وصعوبة الوصول فقد كان عدد الزائرين (٢٥٢) للفترة ١٩٨٩-١٩٩٠، اقتصر العدد على (٢٤) زائراً خلال عام ١٩٩٥، و (١١) زائراً خلال النصف الاول من عام ١٩٩٦.

ثانياً: الدراسة في الخارج.

أ. بلغ عدد طلبة البعثات لغاية ١٩٩٠، (٢٣٠٠) طالب بعثة، ولكن لعدم توفر العملة الصعبة توقف صرف اجور ومخصصات الطلبة في ايلول ١٩٩٠ وقد واصل البعض منهم الدراسة على حسابه الخاص واضطر البعض الاخر بالعودة للقطر دون اكمال دراسته.

ب. انحسرت اعداد الزمالات الدراسية فقد كان عدد الزمالات الممنوحة (١٧٠) زمالة خلال العام الدراسي ٩٠/٨٩ تقلص خلال العام الدراسي ٩٦/٩٥ الى (٢٨) زمالة والى (١٦) زمالة خلال العام الدراسي ١٩٩٧/٩٦م.

جـ. اصبحت الدراسة على النفقة الخاصة بدون تحويل خارجي لعدم توافر العملة الصعبة بعد ان كانت سابقاً بتحويل.

ثالثاً: في مجال الحركة العلمية في الجامعات والمعاهد:

أ. لاتزال مؤسساتنا العلمية تعاني من نقص حاد في توفير مستلزمات البحث العلمي من اجهزة، ومواد اولية مختبرية، وكتب ودوريات علمية.

ب. اثر الحصار على المستوى العلمي والدراسي للطلبة في الاستمرار بمواكبة دراساتهم في مراحله الدراسة الجامعية الاولية والعليا، فقد بلغت نسبة الرسوب خلال العام الدراسي ١٩٩٥/٩٤ حوالي ٣ر١٢٪ فيما بلغ نسبة المؤجلين والمرقنة قيودهم حوالي ٥ر١٠٪ للعام المذكور.

رابعاً: تأثير الحصار على المستوى العلمي للملاكات الجامعية والمستوى العلمي للطلبة العراقيين.

بالرغم من الجهود المستمرة لتقليص اثار الحصار الاقتصادي على المستوى العلمي الا ان هناك تأثيراً واضحاً على اداء اعضاء الهيئة التدريسية والمستوى العلمي للطلبة لاتعدام المناخ الدراسي المناسب، كما ان الضغوط التي يشكلها الحصار الاقتصادي باتت واضحة على الحالة المعاشية للطالب، اذ اضطر العديد منهم الى التذبذب في الدراسة او التخلي عنها

نهائياً لمزاولة العمل في القطاع الخاص لمساعدة اولياء امورهم في توفير متطلبات الحياة ومواجهة ارتفاع الاسعار. كما ان الاوضاع الاقتصادية المتردية والظروف النفسية للاساتذة ادت الى التحاق البعض منهم باعمال اخرى، بالاضافة الى ارتفاع عدد الاساتذة المعارة خدماتهم.

وعلى الرغم من الجهود الاستثنائية التي بذلتها الدولة واللجوء الى البدائل الممكنة في هذا الشأن، استمرت معاناة الاجهزة التربوية في تامين متطلبات التعليم سنة بعد اخرى ومن جهة اخرى فان استمرار الحصار خلف اثاراً نفسية عميقة طالت عموم الطلبة في مختلف مراحلهم الدراسية وامتدت الى القائمين بالتدريس وتسبب في مشكلات حادة . ولقد سبب الحصار ايقاف تنفيذ اتفاقيات تجهيز المستلزمات المدرسية مع الشركات الاجنبية، ورفض لجنة المقاطعة التابعة لمجلس الامن الاطلاق (١٠) ملايين دولار من ارصدة العراق المجمدة في الخارج لتلبية مستلزمات الحملة الايمانية الوطنية الكبرى لتدريس القران. كما رفضت اللجنة قيام شركة باكستانية بتجهيز العراق بكمية من اقلام الرصاص التي يستعملها التلاميذ والطلبة في دراستهم، وصعوبة توفير المقاعد الدراسية للطلبة لعدم توفر المواد الاولية لتصنيعها، اضافة الى صعوبة توفير متطلبات الدراسة الاخرى مثل لوحات الكتابة والطباشير والدفاتر المدرسية، والتوقف الكلي لخطة التوسع في الابنية المدرسية التي كانت تتضمن ٣٩٧٣ مدرسة جديدة للاعوام ١٩٩٠-١٩٩٦.

وفيما يلي جدولان يبينان:-

١. التسرب في التعليم

الجدول ادناه يبين عدد التلاميذ والطلبة المتسربين من المراحل الدراسية المختلفة حسب السنة الدراسية:-

عدد التلاميذ والطلبة المتسربين حسب المرحلة والسنة الدراسية للفترة ١٩٩٢/٩١-١٩٩٥/٩٤.

المرحلة	السنة الدراسية ٩٢/٩١	السنة الدراسية ٩٣/٩٢	السنة الدراسية ٩٤/٩٣	السنة الدراسية ٩٥/٩٤	المجموع الكلي
الابتدائية	٩٣٧٥٠	٦٧٧٠٦	٧١٧٠٥	٨٦٤١٣	٣١٩٥٧٤
المتوسطة	٤٨٦٠٥	٥٢٧٣١	٤٩٣٧٤	٥٨٠٦٩	٢٠٨٧٧٩
الاعدادية	٣٢٦٠	٤٠٨٥	٣٨٠٣	٤٢٧٢	١٥٤٢٤
المهني	٣٠٧٧	٢٧٢٢	٢٣١٣	٢٤٣٧	١٠٥٤٩

المجموع	١٤٨٦٩٢	١٢٧٢٤٤	١٢٧١٩٥	١٥١١٩٥	٥٥٤٣٢٦

٢- التسرب في القوى العاملة لعام ١٩٩٥/٩٤

١. التعليم الابتدائي ٤٥٩٧
٢. التعليم الثانوي ١٦٦٧
٣. التعليم المهني ٦١٢
٤. الاعداد والتدريب ١٥٢
الموظفون ٥٣٤٤
المجموع الكلي ١٢٣٧٣

تردي الواقع التربوي

اثر الحصار بشكل واضح على التحاق الطلبة كما ورد في خطة التنمية التربوية للعام الدراسي ١٩٩٦/٩٥ وعلى وفق مایاتي عدا منطقة الحكم الذاتي:

المرحلة الدراسية	المخطط	المتحقق	عدم التحاق
الابتدائي	٣٣٢٢٨٥٧	٢٩١٨٦٧١	٤٠٤١٨٦
الثانوي	١٤٠٦٧٨٧	١٠٧٥٤٩٠	٣٣١٢٩٧
المهني	١٢١٧١١	٩٦١٦٤	٢٥٥٤٧
المجموع	٤٨٥١٣٥٥	٤٠٩٠٣٢٥	٧٦١٠٣٠

كما ادى الحصار الاقتصادي الى اغلاق العديد من المدارس العراقية في الخارج التي كان يدرس فيها مئات الطلبة والتلاميذ العراقيين والعرب فقد كان عدد المدارس (١٦) مدرسة بين ابتدائية واعدادية وثانوية وعدد الطلبة فيها (٧٩١٣) طالباً وطالبة اما الان فقد اصبح عدد المدارس (١١) مدرسة وعدد الطلبة فيها (٥٢٠) طالباً وطالبة فقط.

الاستنتاجات

من خلال ما تقدم يتضح:

١. ان حجم معاناة الشعب العراقي قد وصلت حداً لايمكن تجاهله او التغاضي عنه لانه بات يهدد بتعرض المجتمع باسره الى كارثة مروعة قد تفضي الى انهياره وذلك بسبب حرمانه من سبل عيشه الخاصة كالغذاء والدواء والمستلزمات الاساسية الاخرى فقد وصل هذا النقص حد الكفاف.

لقد لفت الوضع المأساوي في العراق انتباه الامين العام للامم المتحدة فقد اشار الى ذلك في تقريره الى الجمعية العامة عام ١٩٩٥ في الفقرة ٧١١ اذ وصف الحالة الانسانية في العراق قائلاً (لقد استمر تدهور الاحوال الصحية في جميع انحاء البلاد بسبب نقص العقاقير الاساسية واللوازم الطبية ومما زاد من خطورة الحالة قلة الامداد بالماء الصالح للشرب وسوء حالة المرافق الصحية بسبب الافتقار للمعدات الاساسية وقطع الغيار اللازمة لاصلاح شبكات الماء والصرف الصحي وشبكات الامداد بالكهرباء). وفي الفقرة ٧١٦ من التقرير نفسه ذكر الامين العام ان وفيات الاطفال في تزايد مستمر بسبب الامراض الناتجة عن سوء التغذية وانعدام الرعاية الطبية المناسبة.

واشار مساعد المدير الاقليمي لمنظمة الصحة العالمية في الشرق الاوسط في مؤتمر صحفي في جنيف /اذار ١٩٩٦ الى ان الحصار المفروض على العراق منذ عام ١٩٩٠ اعادت الوضع الصحي في العراق خمسين عاماً الى الوراء).

ومن جانب اخر فقد تناول الامين العام موضوع العقوبات الدولية واثرها في تقريره الملحق بخطة السلام الوارد في الوثيقة الفقرة (٧٠) وقد نصت على مايلي:

((ان الجزاءات هي اداة قليلة الفعالية، وهي تثير مسالة اخلاقية تتعلق بما اذا كانت المعاناة المفروضة على الفئات الضعيفة في البلد المستهدف هي وسيلة مشروعة لممارسة الضغط على الزعماء السياسيين الذين ليس في المرجع لن يتأثر سلوكهم بمنخه رعاياهم. كما ان الجزاءات تكون لها اثار غير مقصودة او غير مرغوب فيها... وهي تتعارض مع الاهداف الانمائية للمنظمة وتلحق اضراراً طويلة الاجل ....).

كما تجدر الاشارة الى ان المؤتمرات الدولية التي عقدت تحت رعاية الامم المتحدة ومنها المؤتمر العالمي لحقوق الانسان الذي عقد في فيينا عام ١٩٩٣ قد اكد على عدم استخدام الغذاء كأداة للضغط السياسي. ونصت الفقرة ١٤٥ (ط) من اعلان بكين الذي صدر عن

المؤتمر العالمي الرابع للمرأة على(اتخاذ تدابير وفقاً للقانون الدولي بغية تخفيف حدة الآثار السلبية للجزاءات الاقتصادية على النساء والاطفال).

٢. ان الاتفاق مع الامانة العامة للامم المتحدة في اطار تنفيذ قرار مجلس الامن ٩٨٦ الذي يسمح بتصدير جزء من النفط العراقي مقابل الغذاء والدواء والحاجات الاساسية الاخرى، هو في الواقع لايلبي الاحتياجات الدنيا للسكان ، وبهذا الخصوص فقد اعربت اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات في دورتها (٤٨) / ١٩٩٦، في مقرر صدر بالاجماع حول الوضع الانساني في العراق، ((عن قلقها ازاء المعلومات الموثوقة التي تفيد بانه سيظل الاطفال يموتون بعد الاتفاق بين العراق والامم المتحدة على تنفيذ القرار ٩٨٦، نظراً لان الاتفاق لايلبي الاحتياجات الدنيا للسكان المدنيين ولاسيما الغذاء والدواء)). ومن جهة اخرى، فقد جاء الاتفاق على تنفيذ المذكرة بعد مرور ستة اشهر على بدء المفاوضات بشانه، وهو الزمن المساوي لـلزمن المقرر لتنفيذ الاتفاق. والسبب في ذلك هو التدخلات المستمرة للادارة الامريكية والتعنت في موقفها للمماطلة والتسويف والتاخير المتعمد وغير المبرر مدفوعاً بنوايا وخطط سياسية ترمي الى ايقاع المزيد من الضرر بحياة الشعب العراقي.

٣. ان محاولة تعطيل مذكرة التفاهم الموقعة بين العراق والامم المتحدة حول صيغة الغذاء والدواء والحاجات الاساسية الاخرى من قبل الولايات المتحدة الامريكية بعد ان شنت عدوانها العسكري الصاروخي الغادر على العراق يومي ٣ و٤ /٩/١٩٩٦، سيؤدي حتماً الى زيادة معاناة الشعب العراقي جراء استمرار فرض الحصار الاقتصادي عليه منذ اكثر من ست سنوات، وما يخلفه ذلك من اثار مدمرة على جميع حقوق الانسان الفردية والجماعية في العراق والتي يأتي في مقدمتها الحق في الحياة والحرية والسلامة الشخصية وفي مستوى معيشي وصحي ملائم بما في ذلك الحق في الغذاء والسكن والعناية الطبية والحق في التعليم والخدمات الاجتماعية الاخرى، وهو امر يتعارض مع مباديء حقوق الانسان وبشكل خاص الاعلان العالمي لحقوق الانسان والفقرة (٣١) من اعلان فيينا لحقوق الانسان التي اكدت على عدم استخدام الغذاء كأداة للضغط السياسي كما انه يتناقض مع احكام الميثاق وفي مقدمتها المادة الاولى والمادة الخامسةوالخمسين.

ان هذه المحاولة تكشف زيف الادعاءات التي كانت تروجها الولايات المتحدة الامريكية من ان العراق لايريد الاستفادة من صيغة النفط مقابل الغذاء والدواء، ويؤكد ماسبق وقلناه من انها كانت وراء عرقلة تنفيذ المذكرة منذ بدء الحوار بين العراق والامم المتحدة وذلك في اطار سعيها المتواصل للابقاء على الحصار الظالم المفروض على العراق، ويحملها المسوؤلية الكاملة لما يعانيه الشعب العراقي باصرارها على استمرار الحصار الاقتصادي،

ولايدع مجالاً للشك من انها تعمل عن قصد مبرمج على ابـادة الشـعب العراقـي وهـي جريمـة يعاقب عليها القانون الدولي سواء ارتكبت في زمن الحرب او السلم وتعهد المجتمـع الدولـي المتمدن بمنعها ومعاقبة مرتكبيها وهذا ما نصت عليـه المـادة الاولـى مـن اتفاقيـة منـع الابـادة الجماعية والمعاقبة عليها.

ان حكومة العراق في الوقت الذي تعرض فيه هذه الحقائق تأمل في ان تتحمـل جميـع المؤسسـات والهيئـات المعنيـة بحقـوق الانسـان مسؤولياتها بمـا لديهـا مـن امكانيـات بمطالبـة الولايات المتحدة الامريكية بوقف عدوانها المستمر على العراق والكف عن التدخل في شؤونه الداخلية والعمل باتجاه تطبيق مذكرة التفاهم الموقعة بين العراق والامـم المتحـدة حـول صيغـة النفط مقابل الغذاء والـدواء والحاجـات الاساسـية الاخـرى بأسـرع وقـت ممكـن كخطـوة اولـى بأتجاه رفع الحصار الاقتصادي بشكل كامل عن العراق والذي لم يعد له مـا يـبرره بعـد وفـاء العراق بألتزاماته وفقا لقرارات مجلس الامن ذات العلاقة .

- - - - -